جانب من اجتماعات وزراء الإعلام العرب

الشيخ سلمان الحمود خلال الاجتماع

سلمان الحمود ترأس وفد الكويت في مجلس وزراء الاعلام العرب

وزراء إعلام مجلس التعاون الخليجي يعقدون اجتماعاً تشاورياً بالقاهرة

القاهرة - «كونا»: عقد وزراء الاعلام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا تشاوريا أمس برئاسة وزيرة الدولة لشؤون الاعلام في مملكة البحرين الدكتورة سميرة رجب وذلك قبيل انطلاق أعمال الدورة 44 لمجلس وزراء الاعلام العرب المقرر غدا بالجامعة العربية.

ويترأس وفد دولة الكويت في اجتماعات مجلس وزراء الاعلام العرب وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ويضم الوفد كلا من وكيل وزارة الاعلام المساعد لشؤون الاعلام الخارجي طارق المزرم ومندوب الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير جمال الغنيم.

ويأتي الاجتماع التشاوري بهدف تنسيق المواقف لدول الخليج العربية قبل عقد المؤتمر الوزاري لمجلس وزراء الاعلام غدا بمقر الجامعة العربية.

وتم خلال الاجتماع تدارس أبرز الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المجلس الوزاري العربي وفي مقدمتها مناقشة التوصيات التي قدمها المكتب التنفيذي لوزراء الاعلام العرب ومنها توصيته باتخاذ موقف سياسي موحد ضد الدول التي تقوم بالتشويش على الأقمار الصناعية العربية وكذلك الطلب البحريني بوقف بث المجموعة اللبنانية للاعلام «تليفزيون المنار - اذاعة النور» اضافة الى تطوير ميثاق الشرف الاعلامي العربي والاستراتيجية الاعلامية العربية.

وكان المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاعلام العرب قد أصدر اليوم توصيات عدة في مقدمتها دعوته وزارات الإعلام العربية للتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب للترويج والتوعية للوقاية من الأمراض غير السارية وأن تضع في برامج أعمال التنمية الوطنية المستدامة في بلدانها طرق مكافحتها.

واقترح المكتب التنفيذي في توصياته الطلب من كافة مؤسسات وأجهزة الإعلام العربي المقروءة والمسموعة والمرئية الرسمية والخاصة وضع خطط إعلامية تهدف إلى تشجيع السياحة العربية البينية وإنتاج برامج تساهم في تكثيف عملية الترويج السياحي العربي.

وفيما يتعلق بالمحور الفكري للدورة العادية الـ44 لمجلس وزراء الإعلام العرب أوصى المكتب التنفيذي باعتماد المحور الفكري لهذه الدورة ليكون «الإعلام الرقمي والعشرية التشاركية للاعلام والاتصالات وآفاقها ومرتياتها وأهميتها».

الحمود مترئساً وفد الكويت

ووصل وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح الى القاهرة مساء اليوم وذلك لترؤس وفد دولة الكويت في اجتماعات الدورة الـ 44 لمجلس وزراء الاعلام العرب. وقال الشيخ سلمان الصباح في تصريح لـ «كونا» عقب وصوله الى مطار القاهرة الدولي ان اجتماع مجلس وزراء الاعلام العرب في القاهرة وبعد غياب سيكون له حضور مهم لتبادل الرؤى والأفكار بما يعزز العمل الاعلامي العربي المشترك وتفعيل دور الاعلام الهادف على ضوء التحديات التي يشهدها العالم العربي ككل. وأعرب عن سعادته بزيارة مصر التي تعتبر الأولى له اثر تسلمه مهام منصبه الحالي مؤكدا ان الزيارة بلاشك ستساهم في تعزيز العلاقات الاعلامية بين دولة الكويت ومصر وأيضا ستدعم العلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين.

كما أعرب عن شكره لوزير الاعلام المصري صلاح عبدالمقصود على رعايته دائما للعلاقات الطيبة بين البلدين متمنيا لمصر رئيسا وحكومة وشعبا دوام الازدهار والتقدم والنجاح.

من جهته أعرب وزير الاعلام المصري عن ترحيبه بالشيخ سلمان الحمود الصباح مؤكدا أن دولة الكويت لم تتأخر عن المشاركة في أية اجتماعات تدعم العمل العربي المشترك.

وقال ان أهمية الدورة الـ44 لمجلس وزراء الاعلام العرب تأتي بانعقادها في توقيت يعاصر أحداثا تشهدها الدول العربية تحتاج الى مزيد من التشاور والتعاون في المجال الاعلامي معتبرا ان استقرار المنطقة العربية يبدأ من استقرار المنظومة الاعلامية ودعم العلاقات العربية أولا ثم من الناحية السياسية ثانيا.

وأعرب عبدالمقصود عن أمله في أن يتمخض هذا الاجتماع في هذه الدورة عن نتائج ايجابية تصب في صالح الدول العربية.

وكان في استقبال الشيخ سلمان الصباح بمطار القاهرة اضافة الى وزير الاعلام المصري صلاح عبدالمقصود سفير دولة الكويت لدى مصر الدكتور رشيد الحمد ومندوب الكويت الدائم بجامعة الدول العربية السفير جمال الغنيم.

مركز تنمية المجتمع ينظم محاضرة عن «مهارات التعامل مع العنف»

نظم مركز تنمية المجتمع في منطقة صباح السالم التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع التوجيه الفني للباحثين الاجتماعيين والنفسيين في منطقة مبارك الكبير التعليمية اليوم محاضرة بعنوان «مهارات التعامل مع العنف».

وقالت مراقب مكتب الخدمة النفسية بمنطقة مبارك الكبير التعليمية بدرية الوهيب خلال المحاضرة التي تستمر يومين ان هذه الفعالية تهدف الى ايضاح مظاهر العنف بالمدارس «التي تؤكدها تقارير صادرة من مكاتب الخدمة الاجتماعية والنفسية» وبيان اسبابها وكيفية مواجهتها بأساليب علمية وتربوية ووفق نظريات ومهارات مقننة ليكتسبها الباحث الاجتماعي ومن ثم يقوم بدوره في تعديل وتوجيه السلوكيات السلبية.

وأضافت الوهيب ان هناك اتصالات جرت مع العديد من الوزارات المختصة للتعاون في هذا المجال وخصوصا وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والاوقاف والعدل للاستفادة من خبراتهم في التعامل مع مثل هذه الحالات.

وذكرت أنه تم تشكيل فريق عمل خاص بتطوير المهارات للباحثات الاجتماعيات في مدارس المنطقة للتعامل مع الحالات السلوكية والنفسية والاجتماعية والمدرسية في المدارس وذلك بالتركيز على تقديم ورش العمل والدورات التي تسهم في تطوير المهارات المهنية والفنية الخاصة بالباحثين الاجتماعيين والنفسيين وكيفية التعامل مع الطلبة. وبينت الوهيب ان هذا الفريق بدأ العمل منذ شهر نوفمبر الماضي ويستمر حتى نوفمبر المقبل ضمن خطة مدروسة لتنظيم ندوات وورش عمل وملتقيات في مدارس المنطقة واعداد تقرير كامل عن خطة العمل الى قيادتي وزارة التربية وتعميمه على جميع المناطق التعليمية. من جانبها قالت مشرفة مركز تنمية المجتمع في منطقة صباح السالم غزيل العجمي ان هذه الورشة نظمت بالتعاون مع ادارة منطقة مبارك الكبير التعليمية للاستفادة من خبراتهم في ايجاد الوسائل والطرق التربوية لمعالجة حالات العنف.

كلية التمريض أقامت يومين صحيين في البنك الوطني

استكمالا للتعاون المشترك بين الصندوق الأهلي للتعليم التطبيقي والتدريب وكلية التمريض تم تنظيم يومين صحيين تثقيفيين للعاملين في بنك الكويت الوطني الأول في الفرع الرئيسي والثاني بفرع الراية، وذلك ضمن دور كلية التمريض في توعية وخدمة المجتمع بزيارة المؤسسات المالية.

وقام طالبات السنة الثالثة في برنامج بكالوريوس التمريض تحت إشراف عضو هيئة التدريس و أستاذ المقرر منال أحمد بقياس ضغط الدم وقياس السكر في الدم وقياس كتلة الجسم لجميع العاملين في البنك مع إعطاء تثقيفا صحيا عن الوقاية من الأمراض المزمنة كالضغط والسكر والسمنة و لاقى اليوم الصحي تجاوبا وإقبالا شديدا من قبل العاملين في البنك.

خلال الحلقة النقاشية التي انعقدت لمناقشة الاقتراح الجديد للجمعية

ندوة «الشفافية»: «نزاهة البرلمان» ضرورة للقضاء على تجاوزات المؤسسة التشريعية

■ الغزالي: لا بد من إنهاء حالات سوء استخدام الأدوات الدستورية والاستغلال الشخصاني للسلطة

المتحدثون خلال ندوة جمعية الشفافية

جانب من الحضور خلال الندوة (تصوير: أحمد الهليل)

■ جوهر: «الأمة» يجب أن يكون قدوة والمجالس السابقة قصرت في تقديم قانون بهذا الحجم

كتب مصطفى كامل

شدد الحضور في الحلقة النقاشية لجمعية الشفافية الكويتية المنعقدة امس الاول على ضرورة العمل لاقرار قانون بشان شفافية مجلس الامة ونزاهته، خاصة بعد التجاوزات التي شهدتها المجالس الماضية، مؤكدين ان الحكومة قدمت قانون هيئة مكافحة الفساد للقضاء على فساد القطاع الحكومي وان الحاجة ماسة لقانون آخر يقضي على فساد وتجاوزات التي تشهدها المؤسسة التشريعية.

وقال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي خلال الحلقة النقاشية المنعقدة حول اقتراحها التشريعي الجديد «قانون شفافية ونزاهة مجلس الأمة» ان ما دعا الجمعية الى تقديم الاقتراح هو ما لمسه الجميع من وجود ما يخدش نزاهة العمل البرلماني في البلاد، ووجود نقص كبير في شفافيته، اضافة الى حالات سوء استخدام الأدوات الدستورية واستغلال السلطة لتحقيق اهداف شخصية.

واضاف، لقد مر مجلس الامة بظروف متعددة ومتكررة وعلى مدى عدة فصول تشريعية أكدت على أهمية تعزيز ثقة الناس في أداء المجلس واعضائه، لافتا الى ان هذا يستوجب وضع تنظيم خاص يؤكد على شفافية العمل البرلماني وعلى نزاهة أعضائه ابتداء من وقاية العمل البرلماني التشريعي والرقابي من الوقوع في اي شبهة تؤدي الى زعزعة ثقة الناس في السلطة التشريعية والرقابية التي تعبر عن الامة، وانتهاء بمحاسبة المخطئ او المخالف لقواعد السلوك البرلماني.

ولفت الى ان هذه التجاوزات ليست حصرا على الكويت وانما شهدتها العديد عيدي من برلمانات العالم العريقة ومنها مجلس العموم البريطاني والذي شهد بعض التجاوزات التي تم معالجتها داخليا اضافة الى المعالجة الجنائية لمنع تكرار مثل هذه الأخطاء الجسيمة والتجاوزات التي قد تحدث بين الأعضاء.

واشار الى ان الجمعية قامت ومنذ 9 اشهر بتنظيم ورشة حوارية داخل مجلس الامة بالتعاون مع مجلس العموم البريطاني لمناقشة تجربتهم وكيفية معالجة التجاوزات داخليا لضمان عدم تكرارها، لافتا الى انه تم الاستفادة من تلك التجربة التي مارسوها لتعزيز شفافية مجلسهم ونزاهته، وكذا الاستعانة بلوائح مجلس العموم ذات الصلة في صياغة المقترح وتحديدا الفرع الثاني - نزاهة العمل البرلماني.

وبين انه تمت الاستفادة من اعلان الشفافية البرلمانية في صياغة الفرع الأول - الشفافية البرلمانية من القانون، والذي حظي بالدعم او المداخلات الواردة من 76 منظمة من عشرات الدول الديموقراطية الرائدة والناشئة لتحسين عملية الحصول على معلومات وتعميم الممارسات الجديدة في مناصرة الشفافية البرلمانية ورصد الأداء البرلماني.

واستعرض الغزالي بنود المقترح لافتا الى انه جاء في 3 مواد تناولت المادة الأولى منه اضافة فصلا كاملا للائحة الداخلية لمجلس الامة، «الباب الأول - تنظيم المجلس» فصلا جديدا بعنوان «الفصل الخامس - شفافية المجلس ونزاهته» وفيه اربعة فروع تشمل الشفافية البرلمانية، ونزاهة العمل البرلماني، والمعنيون في انفاذ شفافية المجلس ونزاهته، واخيرا الاجراءات والجزاءات.

واشار الى انه ضم 16 مادة تحت مادة 60 مكرر من اللائحة، مشيرا الى ان المادة «60 مكرر - 2» الحرص على شفافية المعلومات البرلمانية، وان فقرة 12 وهي نزاهة الأعضاء، موضحا ان المعلومات المقصودة هنا لا تغني عن الالتزامات الواجبة على عضو المجلس والواردة في المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بانشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

ولفت الى المادة الأولى «60 مكرر13-» تشمل لجنة قواعد السلوك البرلماني، لافتا الى ان اللائحة الداخلية لمجلس الامة «الفصل الرابع- اللجان» والذي تناول تنظيم عمل اللجان بشكل عام وحيث ان لجنة قواعد السلوك البرلماني لها طبيعة خاصة، فقد استثنت المادة «60 مكرر - 13» والمواد 45،46،48، من هذه اللائحة بحيث يتم تشكيل «لجنة قواعد السلوك البرلماني» بطريقة مغايرة سواء في اختيار رئيس اللجنة ومقررها او في طريقة تشكيل اللجنة التي ضمت شخصيات بصفتهم كرؤساء لجان برلمانية اخري منتخبة.

ولفت الى ان المادة ضمت ولأول مرة شخصيتين من خارج المجلس يمثلان جمعيات نفع عام مشهرة وفقا للقانون، تكون مختصة في الشفافية او القانون او الاعلام يختارهما رئيس اللجنة قبل اول اجتماع لها على ان يفصح عن طريقة الاختيار في الموقع الالكتروني للمجلس لضمان الشفافية مشيرا الى ان هذا معمولا به في العديد من برلمانات العالم لاسباغ المزيد من الشفافية حول عمل اللجنة.

■ المليفي: نعيش حالة من ردة فكرية وتكرار الاختيار السيئ للأعضاء يؤكد وجود مشكلة في ثقافة المجتمع

من جانبه اكد عضو مجلس الأمة السابق د.حسن جوهر أن مجلس الأمة سلطة رقابية على الحكومة ومن المفترض أن يكون قدوة في الرقابة ومثل هذا المقترح تأخر كثيرا

وأضاف جوهر اننا في المجالس السابقة كنا مقصرين في تقديم قانون بهذا الحجم والامكانيات ،مطالبا بان يكون لهذا القانون حالة طارئة لاقرارة خصوصا بعد تجارب أخيرة اهتزت بها الثقة بالسلطة التشريعية

وبين جوهر أن هناك بعض الملاحظات على قانون جمعية الشفافية مثل قضية الرشوى عقوبتها في القانون إنذار أو لوم بينما في قانون الجزاء عقوبتها اكبر ،ويجب أن تكون الجريمة موازية للجريمة وان يكون رادع معين، داعيا إلى إعادة قراءة في القضايا وجزاءتها

وقال جوهر في ظل الحق العام للأمة هناك مواعيد الحضور والغياب للنواب في مجلس الأمة خصوصا في وقت الجلسات ،مقترحا أن يتضمن القانون الجديد «البصمة» بالأصابع الخمس.

وعن غياب النواب عن الجلسات قال جوهر يجب أن يكون غياب النواب بعذر مقبول وغير مقبول وليس كما هو معمول به حاليا بحيث يتم ربط المكافأة بحضور الجلسات، وبعض ما ذكر في القانون يجب أن يكون الزامات دستورية وقانونية وتعتبر مثل اعلى.

ودعا جوهر باستطلاعات للرأي فيما يتعلق باحتياجات الناس وطالب بوجود مكتبة إلكترونية للمجلس وقواعد معلوماتية تليق بمجلس الأمة.

بدوره قال رئيس لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الأمة أحمد المليفي، نحن في حاجه لقانون يتحدث عن شفافية ونزاهة مجلس واعضائة خاصة في ظل ظروف انتشار الفساد في الفترة الحالية، وحالة الردة الفكرية التي يعيشها المجتمع فبالاخير اعضاء مجلس الأمة هم افراد من المجتمع ومن يختارهم اشخاص من نفس البيئة وتكرار الاختيار السيء عدة مرارت يؤكد وجود مشكلة حقيقية اكبر من مجرد قوانين ولكنها ثقافة مجتمع في نظرته للمؤسسة الديمقراطية.

وذكر المليفي انه عندما كان في لجنة الصداقة وزار استراليا كان فوق البرلمان حديقة تجلس عليها الناس وعندما سألنا عن سبب ذلك اخبرونا ان ذلك ليكون الشعب فوق البرلمان ولكن تم اغلاقها عندما حدثت عمليات الارهاب في الاونة الاخيرة خوفا من استغلالها لتفجير البرلمان.

وتابع المليفي كثيرا من المعلومات المذكوره في تفاصيل نشر المعلومات متوفر ويمكن الحصول عليها بسهولة ، ولكن تكمن المشكلة في نزاهة اعمال اعضاء مجلس الامة فذلك مهم لان هناك فكر منحرف عند البعض الذي يرى ان الوصول للبرلمان هو وسيلة للكسب المادي والنفوذ.

واضاف ان احد الاعضاء في برلمان سابق قلت له ما السبب الذي جعلك تنزل المجلس وانت لديك خير كثير فقال لي عندما كنت خارج البرلمان واطلب موعد لمقابلة رئيس قسم لانجاز بعض الاوراق لا يعطوني والان ادخل على اي شخص حتى وان كان وزير بكل سهولة على الاقل عملنا يسير بشكل جيد.

واورد المليفي في حديثة ان البعض يعتبر الوصول لقبة البرلمان نوع التمثيل الطائفي بالتالي ان اخدم طائفتي بالقانون ، موردا ان هذه الرد الفكرية التي نعيشها ، مشددا على ضرورة اعادة النظرة للبرلمان كمشرع ومراقب ، فانا علينا ان نؤسس قاعدة افضل لننطلق بالدولة ووضع الامور في نصابها.

واردف المليفي بقولة خيرا ما فعلته الحكومة باصدار قانون كشف الذمة المالية الذي سيدفع الكثير من الناس لترك مناصبهم لانهم غير مستعدين لكشف ذممهم المالية لاي سبب من الاسباب فليس شرط الفساد مما سيساهم في فتح المجال امام آخرين.

وطالب المليفي بسرعة اصدار القانون ولكن بانياب حقيقية وليس مجرد مثاليات وقيم لانها ليست كافية ، منوها على انه يجب ان تكون لجنة قواعد السلوك البرلماني من خارج المجلس فلا يوجد مشكلة ان تكون من خارج المجلس من اعضاء محكمة التمييز او المحكمة الدستورية لتنظر في الشكاوى فالاعضاء في البرلمان قد يجاملون بعضهم او يضربون الاقلية.

واستطرد المليفي بالقول كما يجب ان تفتح ابواب اللجنة للجميع فاذا كان هناك مواطن يجلس منتظرا دورة للدخول لمكتب ماء وجاء نائب ودخل قبلة واخذ دور المواطن من حقة ان يشتكي ، وفي المقابل نضع حق موازي للعضو اذا ثبت ان الشكوى غير صحيحة او كيدية نرسل اللجنة لتحكم على هذا الشخص بالتعويض على حسب حجم المخالفة.

وأضاف المليفي ان الجزء الخاص بالقسم لا يجب ان يقسم احد بالولاء لولي العهد فالقسم ان يكون الولاء الفعلي للدولة وامير البلاد فقط ، متمنيا خروج القانون للنور لحماية للمجتمع.

وعلى عكس ذلك قال النائب السابق عادل الصرعاوي انه قانون غير دستوري ولا يمكن تقديمه بهذه الصورة مع علمي انه اجتهاد جيد وان من وضعه لم يقصد الانتقاص من المكتسبات الديموقراطية.

■ الصرعاوي: المرسوم بصيغته الحالية غير دستوري ولا يمكن تقديمه بهذا الشكل لمساسه بمجموعة من الثوابت

وأضاف، نعم الحديث عن قانون لشفافية ونزاهة مجلس الامة واعضائه هو حديث مستحق لايقاف بعض الممارسات الخارجة عن اللائحة والدستور وايقاف الفساد التشريعي الذي طالما تحدثنا عنه ، وعندما قلنا رأي في بدايات هذا الموضوع وصفنا البعض بالشخصانية لكن الان اصبح الجميع يتحدث عن هذا الهاجس مما سيدفعنا لتجاوز قضية التشخيص ونذهب مباشرة إلى الإنجاز.

واشار الصرعاوي إلى ان القانون بصيغته الحالية غير دستوري ولا يمكن تقديمه بهذا الشكل لانه يمس مجموعة من الثوابت الدستورية التي يحرص عليها الجميع واجزم ان من وضع هذا التصور لا يقصد الانتقاص من المكتسبات الديمقراطية ولكن تجربة لعلاج الازمة الحالية وهناك بعض الشواهد التي تؤكد حاجتنا لهذا القانون.

وأوضح ان الممارسات الخارجة عن الائحة لا تسقطها على الدستور نفسة رغم انه كقيل لقيادتنا لمراحل متقدمة ولكن المشكلة تكمن في كيفية تطبيق النصوص ولذلك نحن ليس لدينا ازمة نصوص بقدر ما هي ازمة قرار فالقانون بوضة الحالي اذا افترضنا انه اقر وان الجزاءات بالنهاية تكون بقرار من المجلس وبالتالي ان خرجت اللجنة بادانه لاحد الاعضاء او اوصت بتوصية وليس هناك نواب قادرين على اتخاذ القرار فاعتقد لن نخطو خطوة للامام.

وشدد على ضرورة تطبيق الائحة لتحسين الممارسات الديمقراطية فالانتقائية التي حدثت قبل اسبوع وحصلت ايضا في المجالس السابقة هي احد الثوابت التي تضرب اي حديث عن أصلاح داخل المؤسسات التشريعية، منوها على ان هناك نصوص داخل اللائحة الداخلية لم تطبق لمدة 49 سنة باستثناء المجلس الماضي مما يشير إلى ان المشكلة ليست في النصوص انما في طريقة تطبيق الاعضاء لها.